مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

واقع العمالة النسوية في الجزائر

أ.عمري فاطمة أ.د. فضيل فايزة جامعة وهران 2

الملخص

عرفت مختلف قضايا المرأة في الجزائر العديد من التغيرات ،و يرجع ذلك إلى حرص الدولة على إشراكها كفرد فعال في المجتمع و ضمن العديد من المجالات ،و بشكل خاص المشاركة في التنمية الاقتصادية عن طريق تشريع القوانين و المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية الرامية إلى التواجد الفعال للعمالة النسوية و من جهة أخرى المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بفرص العمل ،فمن خلال هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على واقع تطور العمالة النسوية في الجزائر و أهم خصائصها.

الكلمات المفتاحية :

المجتمع النسوي النشيط ،المجتمع النسوي العامل ،تطور العمالة النسوية ،خصائص العمالة النسوية

المقدمة

عرف موضوع عمل المرأة في الجزائر خارج البيت جدلا كبيرا بين معارض و مؤيد، لأن المرأة في الماضي القريب خضعت إلى العديد من المتغيرات،التي تمثلت أساسا في التنشئة الاجتماعية للمرأة بتعليمها و توريثها لأدوار أمها كالقيام بالأعمال المنزلية كالتنظيف،الطبخ و خدمة كل أفراد العائلة .و نجد أيضا التسلط الأبوي الذي تميز بحجب المرأة عن الحياة العامة والتحكم في كل شؤونها خصوصا في اختيار نوع دراستها واختياراتها ،باعتبارها كائنا قاصر خاصة في موضوع اختيار الزوج لها لأنه رمزا لصيانة شرف عائلتها وأمانا اقتصاديا لها. ناهيك على ذلك المكانة الكبيرة للرجل مقارنة بالمرأة لاعتباره "المعيل الاقتصادي ومركز الأمان و التخطيط"[1]

اللامساواة التي نشأت عليها المرأة الجزائرية و العقبات التي وضعت من طرف العادات و التقاليد التي لم تكن تخاطب المرأة الإنسانة القادرة و إنما وضعتها في خانة الخمول التام و عدم الرشد مهما بلغ عمرها. انجر عنه ضعف تواجد المرأة في الحياة العامة ،الاجتماعية ،الاقتصادية و السياسية ،وعدم الاستفادة الفعالة من نصف المجتمع ، هذا ما مع أدى بالدولة إلى إدراك التخلف الكبير الذي آلت إليه المرأة ، ومن جهة أخرى الحراك الكبير لقضايا المرأة في الهيئات الدولية التي ترمي إلى ضرورة إرساء مبدأ المساواة بين الجنسين فهذا ما دفع ما دفع بالجزائر إلى المصادقة على مختلف الاتفاقيات و المعاهدات الدولية على غرار اتفاقية "القضاء على كل أشكال التمييز (CEDAW)" و أهداف "بأهداف الألفية الإنمائية ."و تجسيدها على ارض الواقع من خلال تشريع القوانين الخاصة بمختلف قضايا المرأة و كذا تخصيص هيئات تتولى ذلك من أهمها وزارة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة ، المجلس الوطني للأسرة و المرأة المركز الوطني للبحث و الإعلام حول المرأة و الأسرة و الطفولة .

حضيت المشاركة الاقتصادية للمرأة في الجزائر اهتمام واسع ،فهذا ما نلمسه من خلال تطور العمالة النسوية منذ الاستقلال، فمن خلال هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على ذلك من ناحية العديد من المتغيرات الديمغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية ،و سنختم ذلك من خلال تقييم هذا التطور .

من اجل تحليل موضوع الدراسة سنستخدم المنهج الوصفي الذي يهدف إلى " وصف الظروف و تحليل البيانات و استخراج الاستنتاجات و مقارنة المعطيات و بالتالي التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها في إطار معين "[2]

- **المفاهيم المستخدمة**

مفاهيم خاصة بعمل المرأة

- **المفهوم الأول** : تعرف " **كاميليا عبد الفتاح** " المرأة العاملة بأنها "التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم وظيفتين في الحياة دور ربة بيت ودور الموظفة"[3]
- **المفهوم الثاني** : ترى الكاتبة الفرنسية "**فرانسوا جيروا**" بان عمل المرأة :"ضرورة و ليس تسلية و العمل ليس علاجا لمرض و إنما ضرورة حياة أو لحياة نفسها" [4]
- **المفهوم الثالث :** مفاهيم خاصة **بالديوان الوطني للإحصائيات**[5] فيعرفه كالأتي :

المجتمع النشيط النسوي: يتكون من مجموع النشطات و مجموع العاملات و مجموع العاملات جزئيا و مجموع العاطلات عن العمل (اللواتي سبق لهن العمل و اللواتي لم يسبق لهن العمل).

المجتمع النشيط النسوي الشغيل : مجموع العاملات خارج البيت مقابل اجر.

العاملات جزئيا : مجموع النساء اللاتي يصرحن بممارسة نشاط في المنزل .

أولا: تطور المجتمع النسوي النشيط و العامل في الجزائر

يعتبر المجتمع النشيط من أهم مكونات سوق العمل،ويعرف وفق الديوان الوطني للإحصائيات"كل الأشخاص البالغين(59-16) سنة في فترة الاستقصاء يصرحون على أنهم ليس لديهم شغل،وينقسمون إلى حالتين:سبق لهم أن اشتغلوا أو لم يسبق لهم الشغل"قد عرف هذا الأخير ارتفاع هاما في الجزائر من خلال فترة(2013-1966) فانتقل من 2564663 شخص نشيط[6] إلى 21653000 شخص نشيط[7]، فالارتفاع الكبير لهذه الفئة المهمة نتيجة للنمو الديمغرافي السريع فقد عرف مؤشر النمو الديمغرافي ارتفاع من نسبة 0.5% إلى 3.20% خلال الفترة ما بين(1967-1985)[8] فاعتبر تحديا كبيرا للدولة –لحداثة استقلالها- ومن جهة أخرى ضرورة مواكبة ذلك من خلال تحسين وتلبية مختلف الاحتياجات السكانية كالتعليم الصحة السكن و الشغل ، و من جهة أخرى عرف أيضا المجتمع النشيط النسوي ارتفاع ملحوظ فانتقل من مجموع 109453 امرأة إلى 9689000 امرأة

خلال نفس الفترة ،فهذا ما أدى إلى زيادة في نسبة مشاركة المرأة اقتصاديا بالرغم من التدني الكبير خلال الفترة ما بين (1966[9] - 1998[10]) التي لم تتعدى النسبة 10 % ليسجل ارتفاع نسبي خلال الفترة (2008-2016) من نسبة 14,3%[11] إلى 17.2%[12]. كما هو مبين من خلال بيانات الشكل (1) و(2) .

الشكل (01) : تطور المجتمع النشيط في الجزائر حسب الجنس(1966-2013)

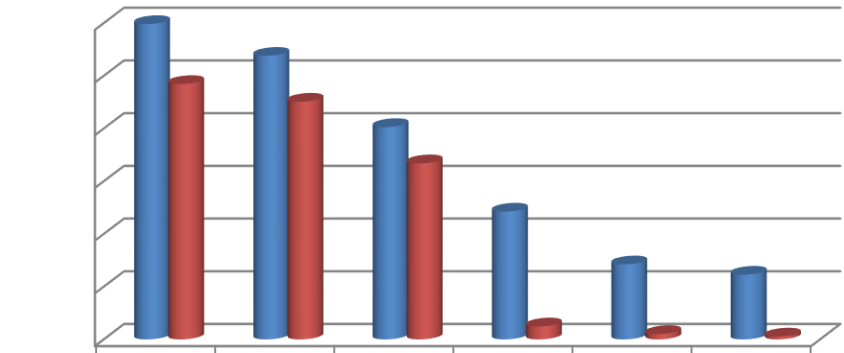

	2013	2008	1998	1987	1977	1966
الذكور	11964000	10759319	8056789	4848660	2846255	2455210
الإناث	9689000	9018529	6680290	492442	203697	109453

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل(02) : تطور معدلات التشغيل للمجتمع النسوي في الجزائر (1966-2013)

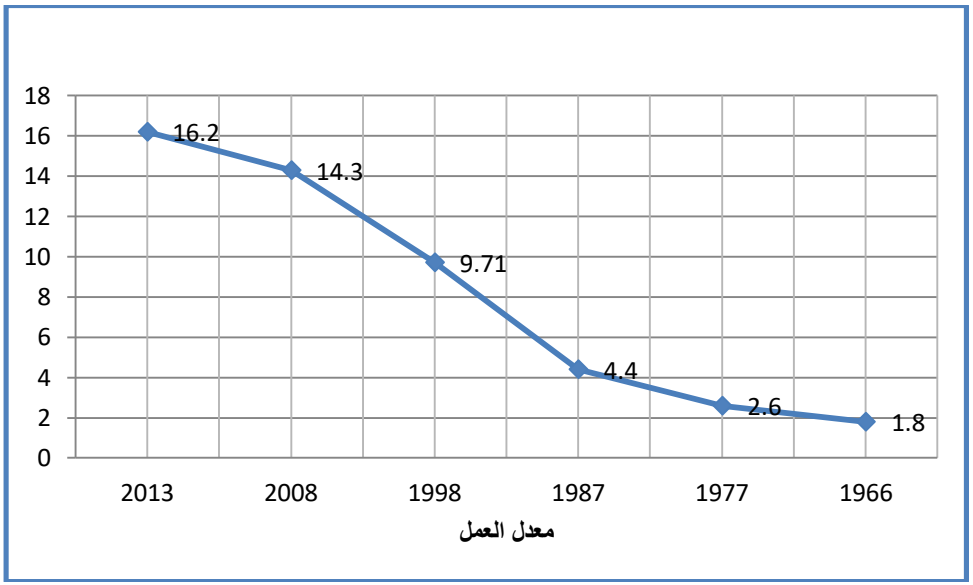

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

ثانيا : توزيع العمالة النسوية وفق المستوى التعليمي

فهذه التطورات الايجابية لمعدلات النشاط و العمالة النسوية، ترجع إلى العديد من العوامل و بشكل خاص تراجع تأثير العادات و التقاليد والتسلط الأبوي و كذا نمط التفكير الذي لطالما كان العائق الأساسي في خروج المرأة إلى العمل. إضافة إلى ذلك تحسين المستوى التعليمي للمرأة الذي يعد أيضا عامل مهم ،لأنه انعكس على حياتها العامة والاجتماعية من خلال اكتسابها للوعي و المعرفة و من جهة أخرى سهل لها عملية الولوج إلى سوق العمل ،فهذا ما نلمسه من خلال تطور نوعية العمالة النسوية وفق المستوى التعليمي خلال الفترة ما بين (1977-2013) فقد ارتفعت نسبة العاملات الحاصلات على مستوى جامعي من نسبة 6,4 %[13] إلى 38,6 % [14] ،بيد أن باقي الحالات عرفت تراجع كبير بشكل خاص للعاملات بدون مستوى فقد انخفضت من 21 % إلى 5,7 % خلال نفس الفترة .

الشكل(03): تطور معدلات التشغيل للمجتمع النسوي في الجزائر حسب المستوى التعليمي (2013-1977)

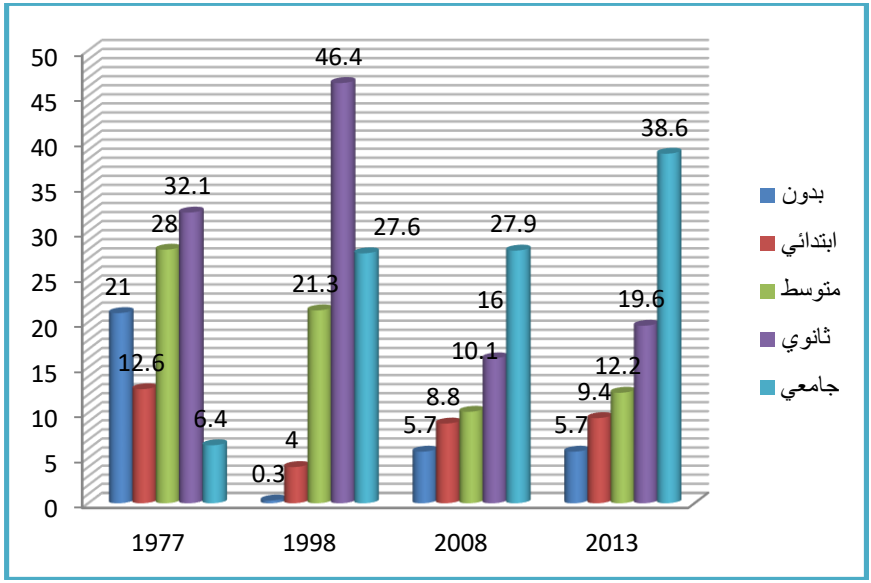

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

ثالثا : توزيع العمالة النسوية وفق متغير السن

ولوج المرأة إلى عالم الشغل خضع بشكل كبير إلى المتغير الديمغرافي "السن"،فنجد بان المدة المهنية للمجتمع النسوي النشيط تتميز بالدخول المتأخر مقارنة بالذكور ،فالفئة العمرية (19-15) سنة تعرف تدني كبير في مختلف الفترات الزمنية المتراوحة ما بين(2008-2013) و يفسر لنا ذلك متابعة الدراسة في هذه الفترة العمرية ، و من جهة أخرى تراجع الزواج المبكر للمرأة و ارتفاع متوسط العمر، عند الزواج الأول لدى المرأة فقد انتقل من سن 20.90 سنة إلى 29.40 سنة خلال الفترة ما بين (1966-2008)[15]

بيد أن الفئات العمرية ما بين (40-20) سنة عرفت ارتفاع ملحوظ خصوصا في نفس الفترة فيرجع أساسا

، كما هو مبين من خلال بيانات الشكل (03)

الشكل (04) تطور معدلات التشغيل للمجتمع النسوي في الجزائر حسب السن(1966-2013)

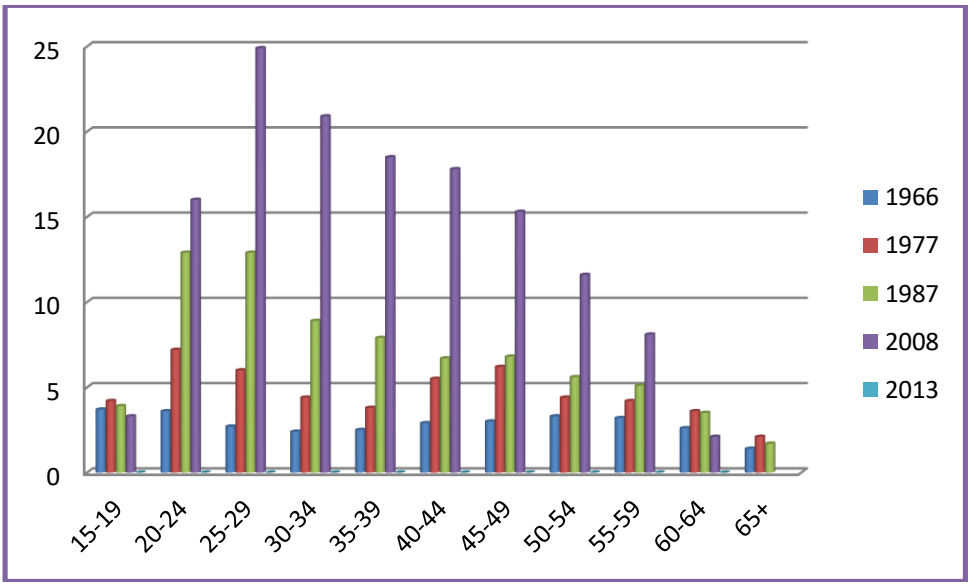

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

إضافة إلى ذلك، سهل المستوى الجامعي للعاملات على مدة البحث عن العمل فمن خلال الفترة ما بين (2005-2008) بلغ السن المتوسط الأول للعمل بهذه الفئة 24 سنة [16] ليرتفع إلى 25 سنة[17] ،بيد أن باقي العاملات وفق المستويات التعليمية الأخرى فتراوحت مدة حصولهن على العمل ما بين سنتين إلى خمسة سنوات خلال نفس الفترة الزمنية . كما يتضح لنا من خلال الشكل (05)

الشكل (05): تطور معدلات التشغيل للمجتمع النسوي حسب السن المتوسط الأول للعمل و المستوى التعليمي(1966-2013)

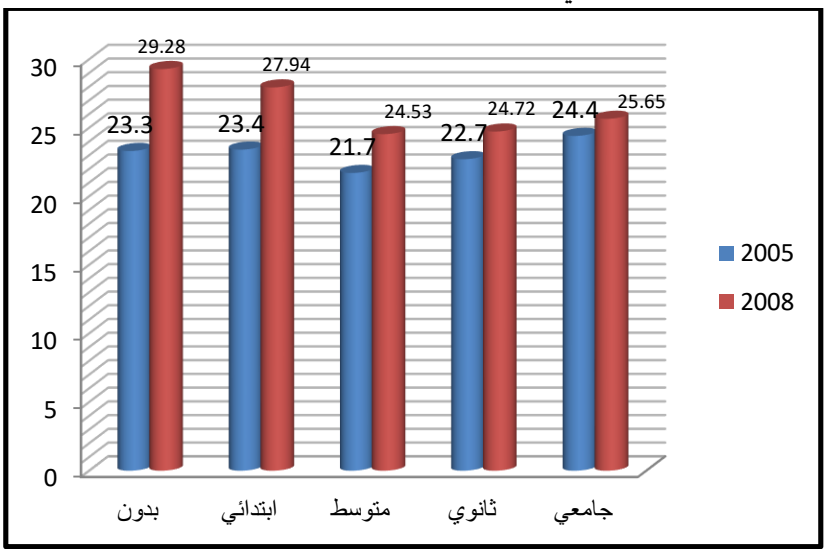

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

رابعا : توزيع العمالة النسوية وفق المستوى التعليمي وفق الأجر المتوسط الشهري

شمل أيضا تأثير المستوى التعليمي على معدلات العمالة النسوية الأجر المتوسط الشهري الذي تتقاضاه فأكثر من 44 % من العاملات الحاصلات على مستوى جامعي تتقاضى[18] قيمة 40543 دج و تعتبر أعلى نسبة مقارنة بباقي الحالات التعليمية و من جهة أخرى مقارنة بالذكور نجد النسبة لم تتعدى 11% ، و يليها المستوى الثانوي بنسبة 27 %مقابل 22,2 %للذكور.

جدول(01) توزيع الأجر المتوسط الشهري وفق المستوى التعليمي و الجنس سنة 2011

المستوى التعليمي	الذكور		الاناث	
	الأجر(دج)	النسبة	الأجر(دج)	النسبة
بدون	22601	6.9	22305	4.7
الالمام بالقراءة و الكتابة	23175	2	19775	0.6
ابتدائي	24349	20.2	25173	7.7
متوسط	25965	37.9	25888	15.6
ثانوي	32416	22.2	32442	27
جامعي	43812	10.7	40543	44.4

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

خامسا : توزيع العمالة النسوية وفق القطاع السكني

إضافة إلى ما سبق ذكره ،عرفت معدلات العمل للإناث وفق القطاع السكني انخفاض كبير في القطاع الريفي مقارنة بالقطاع الحضري و بشكل خاص خلال الفترة (2005-2008) لتسجل نموا خلال 2013 بمجموع 440000 امرأة[19]، و يرجع هذا التطور إلى الاهتمام بإدماج المرأة الريفية اقتصاديا وفق العديد من البرامج أهمها " إنشاء فروع منتدبة وملحقات مراكز التكوين المهني للسماح للفتيات من الالتحاق بها كما أدرجت النساء الملازمات للبيوت ضمن فئات المستفيدين من التكوين المهني زيادة على تمديد السن القانونية القصوى من25 سنة إلى 30 سنة للسماح لنساء الفئات الخاصة كالمطلقات والمسعفات من التكوين عن طريق التمهين.إضافة إلى "الفئات الخاصة من الفتيات كالمصابات بعاهات جسدية والموجودات بمؤسسات إعادة التربية وذلك قصد منحهن فرصة الاندماج السوسيو- مهني عن طريق التكوين،كما تم إعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات بالبيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة "[20] .

على غرار ذلك شهد القطاع الحضري تنامي ايجابي للعمالة النسوية خلال نفس الفترة فانتقل المجموع من 854000 إلى 1464000عاملة .

سادسا : توزيع العمالة النسوية وفق الحالة المدنية

تعتبر الحالة المدنية من أهم المحددات التي تسمح لنا بمعرفة مدى استمرارية المرأة في نشاطها من عدمه ، يرجع ذلك إلى نوعية المسؤوليات الملقاة عليها و إيجاد الاحتواء التام لمختلف أدوارها ،فمن خلال بيانات الشكل (07) نلمح بان التغييرات شملت بشكل كبير العاملات بحالة "عزباء" التي عرفت انخفاض من نسبة 41,41 %[21] إلى 30,49 %[22]خلال الفترة ما بين (1989-2008) ، أما العاملات "المتزوجات " فقد عرفت تطور ايجابي خلال نفس الفترة لترتفع النسبة من 48,9 % إلى 55,52 % و راجع إلى العديد من لأسباب أهمها "ارتفاع عدد الروضات الخاصة باستقطاب الفئة العمرية (2-4) سنوات ارتفع إلى 2139 روضة و عدد الأطفال المسجلين فيها 114168 طفل و احتل القطاع الخاص المركز الأول بمجموع 2139 طفل ضمن 1468 روضة . إضافة إلى "إجبارية التعليم التحضيري الذي هو موجه لفائدة الأطفال البالغين 5 سنوات بإشراف وزارة التربية الوطنية ، و قد عرف تطور ملحوظ فانتقل من 47773 طفل سنة 1999 إلى 461393 طفل سنة 2013"[23].

الشكل (06): تطور معدلات التشغيل للمجتمع النسوي المشتغل حسب الحالة الزواجية (2008-1996)

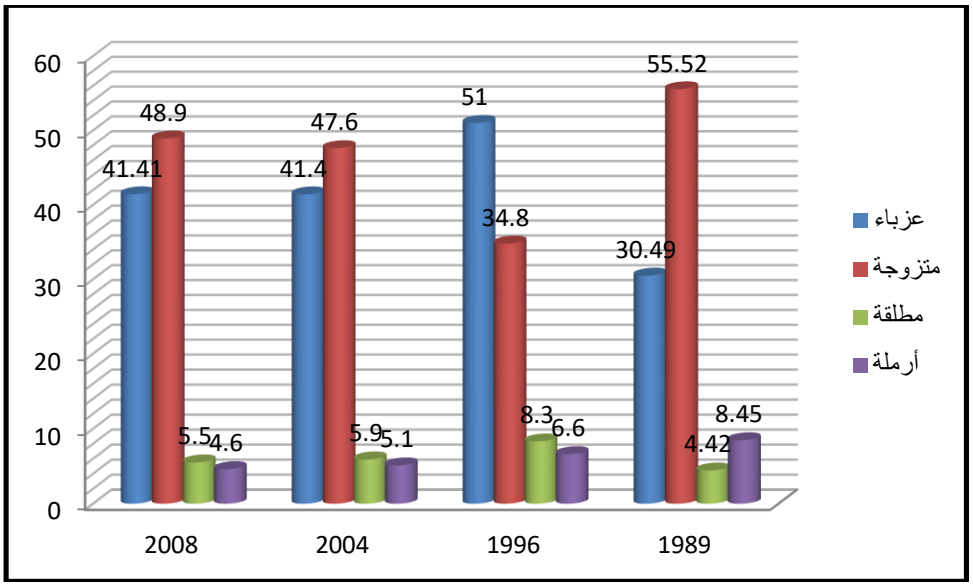

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

سابعا : توزيع العمالة النسوية وفق قطاع العمل

انحصر تواجد العمالة النسوية في القطاعات الخدماتية المتمثلة في التعليم ،الإدارة العمومية ،قطاع الصحة و الخدمات ، فهذه الأخيرة أصبح يطلق عليها "**بالقطاعات النسائية**" ،و نجد ذلك انعكاس للاستحسان الكبير الذي يلقاه من طرف أفراد الأسرة و المجتمع ،فقد ارتفعت معدلات العمل خلال الفترة ما بين(1966-2013) من نسبة 58.1 % إلى 67.3 % ، و يليها قطاع الصناعة الذي تطور من نسبة 14.94% إلى 19.2% خلال نفس الفترة ، بيد أن باقي القطاعات شهدت تراجع في النسب و بشكل خاص قطاع الزراعة الذي انخفض من نسبة 23.34 % إلى 4.4% .كما يتبين لنا من خلال الجدول (02) .

جدول(02) توزيع معدلات التشغيل للمجتمع النسوي حسب قطاع العمل (1966-2013)

قطاع العمل	1966[24]	1977[25]	1989[26]	1996[27]	2008[28]	2013[29]
الزراعة	23.34	5.6	2.7	1.8	10.3	4.4
الصناعة	14.94	17.4	12.4	7.4	23	19.2
البناء و الأشغال العمومية	0.79	2.1	3.4	1.9	2	0.8
النقل	/	3.2	2.5	/	/	1.3
التجارة	/	3.3	3.4	4.6	5.2	5.3
الإدارة والخدمات	58.1	64.03	69.7	84.3	59.5	67.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

التطور في ما سمي "**بالقطاعات النسوية** " أدى إلى اتساع الفرو قات ما بين أهمية فعالية مشاركتها الاقتصادية مقارنة بالرجل بإغفال قدراتها في التواجد في قطاعات أخرى لطالما احتكرت على الرجل و استطاع إثبات قدراته فيها .

فمن خلال الإحصاء الأول الاقتصادي في الجزائر الذي أنجز سنة 2011[30]، فقد تم إحصاء نسبة 10.2% للنساء اللواتي يمتلكن وحدات اقتصادية ، و ترتكز في الحضر بنسبة 10.7 %، مقابل 7.9 % في الريف و ترتكز في الأساس بولاية الجزائر بنسبة 12.4%.

أما باقي القطاعات فعرفت انخفاض على غرار القطاع الصناعي الذي تراجعت نسبة 1, 94 % إلى نسبة 19,2% ،أما باقي القطاعات فعرفت انخفاض في نسب تواجد المرأة فيها و بشكل كبير في الزراعة فقد انخفضت النسب من 23,34 % إلى نسبة 4,4 %.

ثامنا : حصة العمالة النسوية في الجزائر من مختلف برامج ترقية الشغل

عرفت العمالة النسوية في الجزائر ارتفاع الكبير خلال الفترة ما بين (1966-2016)، فإضافة إلى العوامل السابقة التي ساهمت في هذا التطور الايجابي ، نجد أيضا الاستفادة من مختلف برامج ترقية الشغل، فقي هذا الصدد تم وضع برامج لدعم التشغيل خاصة انطلاقا من سنة 2004 . تتمثل[31] في:

- برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية: ويمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب إناث وذكور، طالبي العمل على المستوي المحلي والمناطق المحرومة. وتعد مشاركة المرأة في هذا البرنامج جد معتبرة حيث تمثل نسبة 48.9% (2005).

- المؤسسات المصغرة: بلغت نسبة المؤسسات المصغرة التي أنشأت من طرف الإناث 17.5% سنة 2005.

الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

شهد هذا الجهاز استقطاب كبير للمرأة ، فمن خلال الفترة ما بين(2008 – 2014)[32] ارتفع مجموع المستفيدات إلى 703 12 مستفيدة، و عرف قطاع الخدمات نسبة 50 % من نسبة المشاريع الخاصة بالمستفيدات ،ثم يليه قطاع الحرف بنسبة 17,9 % و هذا انعكاس طبيعي للاهتمام الكبير للمرأة في الجزائر بالأنشطة التي لطالما أبدعت فيها و من جهة أخرى المهن التي لطالما حبذها المجتمع و شجعها و الدليل على ذلك استمرارية ارتفاع نسبة تواجدها فيه أما باقي القطاعات فهي تشكل اقل من 10 % من مجموع المشاريع .

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

تطورت نسبة الاستفادة من مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2008-2014)[33] فارتفعت النسبة من 47,8 % إلى 58,7 %، ليس ذلك فحسب فقد اتسعت الفجوة ما بين الجنسين في سنتي 2013 و 2014 لصالح الإناث .

شكل بياني(07): توزيع نسبة المستفيدين من مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس على المستوى الوطني (2008-2014)

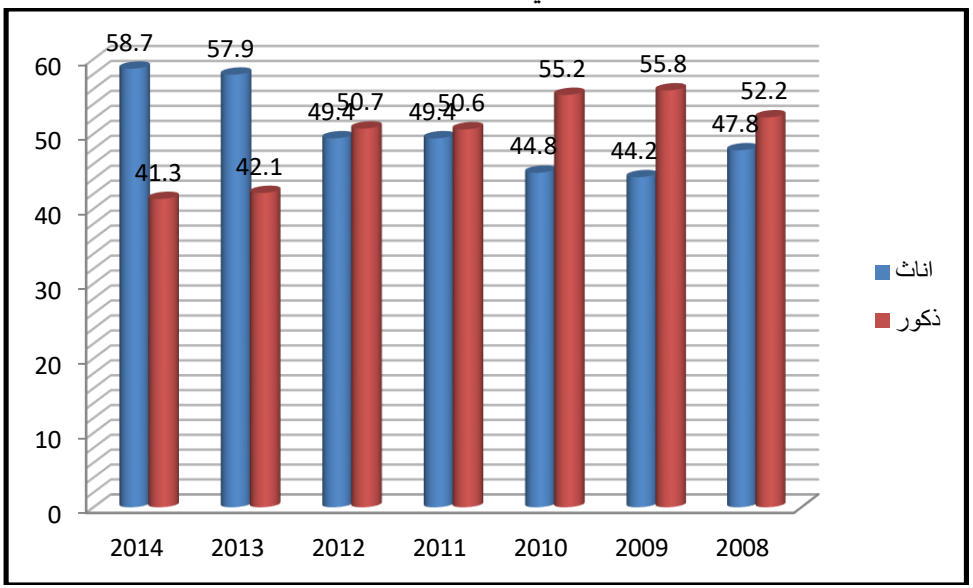

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

الخاتمة

شهدت العمالة النسوية في الجزائر تطورات هامة ليس فقط من الناحية الكمية و إنما تعدت إلى فرض تواجدها كفرد فعال و مساهم في التنمية الاقتصادية ،بعدما كانت وضعيتها تتخللها العديد من الاتهامات حول النظرة السلبية اتجاه عملها و من جهة أخرى العادات و التقاليد التي صنعت منها إنسان قاصر و البيت المكان المخصص لها .

و يعد التعليم من أهم العوامل المساعدة لهذا التطور فقد سهل لها عملية الولوج إلى سوق العمل،فكما سبق الذكر نوعية العمالة النسوية تتميز بارتفاع الحاصلات على المستوى الجامعي .

إضافة إلى ذلك البرامج و الآليات التي خصصتها الدولة من اجل عملية الإدماج الاقتصادي للمرأة ساهمت في التنافس في مهن كانت في الماضي القريب حكرا على الرجل.

بيد مع كل ذلك تبقى المشاركة الاقتصادية للعمالة النسوية في الجزائر ضعيفة ، فمقارنة بالأهداف المسطرة للرفع منها نجد بأن التمركز اقتصر فقط على قطاع الخدمات و الإدارة مما ساهم في نقص الفعالية في باقي القطاعات كالصناعة و الزراعة التي كان من المنتظر تفوقها فيها ،فمجموع العاطلات عن العمل تطورت من مجموع 23000 [34] إلى 408000 [35] عاطلة عن العمل خلال الفترة ما بين (1977-2016) و من جهة أخرى ترتفع بالنسبة للحاصلات على شهادة جامعية فقد تجاوزت النسبة خلال سنة وفق "مؤشر فرص المشاركة الاقتصادية على المستوى الدولي لسنة 2013 [36] احتلت الجزائر المرتبة 133 من أصل 195 دولة .

فيرجع ذلك بشكل كبير إلى الإغفال الجانب الاجتماعي للمرأة العاملة كونها تعرف العديد الأدوار و ثقل المسؤوليات الملقاة عليها طوال اليوم فهذا ما يبرره لنا الارتفاع في عدد الطالبات للعمل "**فئة الذين سبق لهم العمل** "من مجموع 9623 [37] إلى 289000 [38] طالبة عمل خلال الفترة ما بين (1966-2008) لان العديد من العوائق تحول دون متابعة العمل و من أهمها الزواج و إنجاب الأطفال و رعايتهم يؤثران على عملية التوفيق ما بين عملها داخل وخارج البيت فوفق بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الخاصة **بالمسح الوطني حول استخدام الوقت بالجزائر سنة 2012 [39]**، بان أكثر من نسبة 54,4 % من العاملات يشتغلن ما بين (40-48) ساعة أسبوعيا خارج البيت فهذا الحجم الساعي الكبير يؤثر بشكل كبير على مدى قدرة المرأة بالتوفيق ما بين عملها داخل البيت و خارجه لأنه

ليس بالأمر الهين فبمجرد دخولها إلى البيت تتهيأ مباشرة إلى تعويض الغياب برعاية أفراد أسرتها وفق حالتها الشخصية ،فالمرأة المتزوجة و المطلقة و الأرملة تعرف ضغوطات كبيرة خصوصا بوجود الأطفال لأنه كما سبقنا الذكر التنشئة الاجتماعية لا تعترف بثقل المسؤولية الملقاة على عاتق المرأة لأنها تحملها ذلك لكون عملها ضمن أولوياتها .

و من جهة أخرى نلمس النقص المسجل في القوانين و البرامج التي من شانها تسهيل ذلك نذكر مثلا فترات العطل خارج العطل القانونية ، ففي هذا السياق اعتبرت "عدة تشريعات غربية انه في ميدان العمل ، أعطيت الأمومة نفس الامتيازات التي تعطى للخدمة العسكرية "[40]

لذلك يعد الاهتمام بالجانب الاجتماعي للمرأة العاملة من أهم الحلول التي من شانها المحافظة على استمراريتها و من جهة أخرى ضمان التوازن ما بين مختلف أدوارها لاسيما الاهتمام و رعاية الأسرة التي تعد نواة المجتمع ومنح تنشئة سليمة للأطفال.

المراجع

أ. **المراجع باللغة العربية**

1. سلطانية بلقاسم ،مدخل لمناهج البحوث الاجتماعية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2014 .
2. د.المعتصم بالله الجوارنة ،د . ديمة محمد وصوص ،التنمية البشرية المستدامة و النظم التعليمية ، دار الخليج للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،2015 .
3. مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث (كوثر)، تقرير تنمية المرأة العربية، تونس، 2015.
4. الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15- 2007.
5. الدكتور ياسر احمد السيد،الوطن العربي دراسة في الشخصية الاقليمية،طباعة و نشر مكتبة المعرفة،2008.

ب. **المراجع باللغة الفرنسية :**

6. **Le conseil national d'économique et social(** C.N.E.S),**Rapport National sur le Développement Humain**, Algérie, 2013-2015
7. Office national des statistique ,l'activité féminine en Algérie ;collection statistique numéro 31, Alger ,1989 .
8. Office national des statistiques , enquête sur la main d'ouvre, collection statistique numéro 254, 1996
9. Office national des statistiques , le recensement général de la population et d'habitat, collection statistique n:321 ,Algérie , 1998.
10. Office national des statistique , Algérie en quelque chiffre -résultat 2005 n : 36 édition 2006 (pages 10)
11. Office national des statistiques , le recensement général de la population et d'habitat , collection statistique n: 514, Alger , 2008.
12. Office national des statistiques, revenus salariaux et caractéristique individuelle, collection statistique n :189, Alger ,2011.

13. Office national des statistiques, le premier recensement économique – résultats définitifs de la première phase, série e : statistique économique n :69;Alger 07/2012

14. Office national des statistique, enquête d'emploi auprès de ménage, collection statistique n:740, Alger , 2013

15. Office national des statistiques, activité emploi&chômage en avril 2016 collection statistique n :748 ,Alger , 2016 .

ت. المواقع الالكترونية

16. http :// www .ons.dz /Rétrospective statistique1970 -1992/chapitre emploi

17. http :// www .ons.dz / Rétrospective statistique 1962-2011/

الهوامش

[1] الدكتور ياسر احمد السيد ،2008، ص233.

[2] سلطانية بلقاسم ، ،2014 ، ص141.

[3] كاميليا عبد الفتاح ،1984 ،ص 189.

[4] دكتور حسين عبد الحميد احمد رشوان ، 2011 ،ص 96 .

[5] الديوان الوطني للإحصائيات.

[6] http :// www .ons.dz /Rétrospective statistique1970 -1992/chapitre emploi

[7] Office national des statistique, , collection statistique n:740, Alger , 2013 .

[8] http :// www .ons.dz / Rétrospective statistique 1962-2011/

[9] http :// www .ons.dz /source précédente .

[10] Office national des statistiques , , collection statistique n:321 ,Algérie , 1998.

[11] Office national des statistiques , , collection statistique n: 514, Alger , 2008.

[12] Office national des statistiques, collection statistique n :748 ,Alger , 2016.

[13] http :// www .ons.dz /source précédente/chapitre emploi

[14] Office national des statistique, ,source précédente, , 2013 .

[15] http :// www .ons.dz / Rétrospective statistique 1962-2011,source précédente.

[16] office national des statistique , collection statistique n : 36 ,2006 (pages 10)

[17] Office national des statistiques , source précédente , 2008.

[18] Office national des statistiques, , collection statistique n :189, Alger ,2011.

[19] Office national des statistique, ,source précédente, , 2013 .

[20] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ،مصدر سابق، 2007.

[21] Office national des statistique ;collection statistique numéro 31,1989 .

[22] Office national des statistiques , source précédente , 2008.

[23] le conseil national d'économique et social ,2013-2015.

[24] http :// www .ons.dz /source précédente/chapitre emploi.

[25] http :// www .ons.dz /source précédente/chapitre emploi.

[26] Office national des statistique source précédente,1989 .

[27] office national des statistiques , collection statistique numéro 254, 1996

[28] Office national des statistiques , source précédente, 2008.

[29] Office national des statistique, source précédente, 2013 .

[30] Office national des statistiques, série e : statistique économique n :69, 07/2012

[31] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ،مصدر سابق ،2007 .

[32] **Le conseil national d'économique et social,** source précédente, 2013-2015

[33] **Le conseil national d'économique et social,** source précédente ,2013-2015.

[34] http :// www .ons.dz /, source précédente /chapitre emploi

[35] Office national des statistiques, collection statistique n :748 , 2016 .

[36] مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث (كوثر)، تونس، 2015.

[37] http :// www .ons.dz /, source précédente /chapitre emploi

[38] Office national des statistiques , source précédente, Alger , 2008.

[39] الديوان الوطني للإحصائيات ،المسح الوطني حول استخدام الوقت بالجزائر ،2012.

[40] (د.المعتصم بالله الجوارنة ،د ديمة محمد وصوص ،2015 ،ص 152) .